E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/105
19 December 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

# الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

## حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

## تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، السيد بيتر لوبريخت

(A) GE.04-10148 230204 230204

## خلاصة

تميزت زيارة الممثل الخاص العاشرة إلى كمبوديا بمناخ بناء جداً. ويعرب الممثل الخاص عن بالغ تقديره لما قدمه جلالة الملك لمهمته من دعم قوي لا يكل. وأجرى الممثل الخاص أثناء زيارته الأخيرة مناقشات مثمرة مع كلٍ من رئيس مجلس الوزراء وأعضاء آخرين من الحكومة المؤقتة وقادة الأحزاب السياسية. ويعرب الممثل الخاص عن امتنانه لما أبدته السلطات الكمبودية من تعاون وما منحته من حرية تمكنه من تنفيذ مهمته.

في تموز/يوليه ٢٠٠٣، أجرت كمبوديا انتخاباتها الوطنية الرابعة منذ توقيع اتفاقات باريس للسلام في عام ١٩٩١. وقد طرأ تحسن، حسبما لاحظ آخرون، على المعايير المتصلة بإجراء الحملات الانتخابية وعملية الانتخاب، إذ سجلت معدلات العنف السياسي مستوى أدنى مما كانت عليه في الانتخابات السابقة، وأُتيحت للأحزاب السياسية إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام الإلكترونية على نحوٍ أكثر إنصافاً من ذي قبل وسُمح لها بالتعبير بمزيدٍ من الحرية خلال الفترة المخصصة رسمياً للحملة الانتخابية. ففي هذه الأمور وغيرها أُحرز تقدم. غير أن أحداث عام ٢٠٠٣ بينت أنه لا يزال هناك شوط كبير لإنجاز عملية إعادة بناء البلد التي مضى عليها عقد من الزمن في كمبوديا. والقيود المفروضة على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات خارج فترة الحملات الانتخابية الرسمية، والجرائم وأعمال الترهيب التي واكبت عملية الانتخابات، لا سيما في المناطق الريفية في كمبوديا، والتقصير في تقديم أولئك المسؤولين عنها للمحاسبة هي جميعها مشاكل قديمة العهد. وكان الكمبوديون، أثناء فترة كتابة هذا التقرير، أي بعد انقضاء خمسة أشهرٍ تقريباً على العملية الانتخابية، لا يزالون ينتظرون أن يتوصل قادتهم المنتخبون إلى اتفاق حول حكومة جديدة.

وقد تشكل الانتخابات مقياساً يفيد في قياس مدى التقدم الديمقراطي المحرز. لكن الانتخابات، مثلها مثل أي حدث آني، لا تقدم الصورة كاملة. والاعتماد كثيراً على معلوماتٍ منقوصة يجعل صانعي السياسات والمراقبين والمحللين يميلون، في قراراتهم، إلى تحقيق أهداف قصيرة الأجل على حساب أهداف أبعد أجلاً. ولهذا السبب، من المهم عدم التغاضي عن جوانب أساسية كثيرة تثير القلق وتتخطى العملية الانتخابية. ومن هذه الجوانب استمرار فرض القيود على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛ وإفلات أولئك الذين يرتكبون جرائم خطيرة من العقاب؛ والفساد ورداءة إنفاذ القوانين، وضعف الجهاز القضائي. وهذه الجوانب في مجموعها العقبات الرئيسية القائمة أمام بناء مؤسسات ديمقراطية حقاً وتعزيز التمتع بحقوق الإنسان في ظل سيادة القانون.

ولا تزال كمبوديا بحاجة إلى إصلاح القطاع القانوني والقضائي. وقد أشار الممثل الخاص مراراً، ومؤخراً في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة (A/58/317)، إلى أن إنشاء جهاز قضائي يتميز بالشفافية والاستقلالية والكفاءة والفعالية هو أمر ذو أهمية أساسية لضمان إعمال حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون. ويتمثل جزء من هذه المشكلة في تدني مستوى القدرات المهنية وفي المشاكل التي تقع مع القضاة الذين يبدون استعداداً كبيراً

للإذعان للتدخل الخارجي وضعفاً شديداً في مقاومته. كما تعد الإرادة السياسية أمراً حاسمًا في هذا الشأن. ونجاح عملية الإصلاح الأساسية هذه يعتمد على عزم القادة السياسيين في كمبوديا على اعطائها الأولوية وتنفيذها حتى النهاية. ومن بين التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً هو قبول دفعة أولى من الطلاب في المدرسة الملكية الجديدة لتدريب القضاة والمدعين العامين. وهذا استثمار في التعليم والأمل والخبرة ينبغي عدم تبديده.

ولا نزال نلمس وجود مشاكل كثيرة تقترن بالإفلات من العقاب. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قدم الممثل الخاص تقريراً إلى حكومة وشعب كمبوديا عن عمليات القتل الغوغائية، وثقت فيه ٦٥ هجمة وقعت منذ منتصف عام ١٩٩٩. وتتواصل عمليات العنف الغوغائية وربما تزداد. وهذه العمليات تتعلق، من جهة، بمشاكل سوء إنفاذ القانون وضعف الجهاز القضائي، لكن ذلك ليس تفسيراً كافياً. ولهذا السبب، حث الممثل الخاص الحكومة الملكية في عام ٢٠٠٢ على تشكيل مجلس تحقيق يتسم بالاستقلال والشفافية لينظر في سبب وقوع هذه الهجمات وفي عدم اتخاذ سوى القليل جداً من الإجراءات لوقفها. ويؤكد هذا التقرير من جديد على تلك التوصية على أمل أن يغتنم أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبون حديثاً فرصة الولاية البرلمانية الجديدة لمعالجة هذه المشكلة المأساوية معالجةً سليمة.

والإفلات من العقاب المستشري في كمبوديا وضعف إنفاذ القانون فيها لم يحولا دون اكتظاظ سجونها اكتظاظاً شديداً. فلا يزال السجن العقاب الروتيني لمعظم الجرائم، حتى الجرائم جد الصغيرة. وإن حجم هذه المشاكل يثير القلق. وسوء حالة مرافق السجون وعدم كفاية الأغذية والمياه النظيفة يمثلان معاً خطراً كبيراً على صحة السجناء. وقد يصعب وصول المحامين والمجموعات المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية إلى السجناء. ويتعرض أشخاص كثيرون جداً للاحتجاز قبل المحاكمة لفترات تطول عن اللازم، ويدانون دون تمثيل قانوني بل وغالباً ما يصدر بحقهم حكم غيابي، ويحرمون من حقهم في استئناف الحكم.

ولا تزال سياسة الحكومة القاضية بمنح جهات خاصة الامتيازات في مجالي الزراعة والحراجة على نطاق واسع وعلى نحو لا يتسم بالشفافية تشكل تهديداً خطيراً للفقراء. فأكثر من ٨٠ في المائة من الكمبوديين يقطنون في الأرياف، حيث يجعل الفقر وزراعة الكفاف هؤلاء الأشخاص في حالة ضعف خاصة. وقد حرم مانحو هذه الامتيازات السكان المحليين من إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في كسب رزقهم. ونتيجةً لهذا، نشبت النزاعات في بعض المناطق. وفاقمت الممارسة المتبعة في مناطق عديدة مشمولة بالامتيازات، والمتمثلة في استخدام حراس مسلحين للضغط على السكان المحليين، من حدة الصعاب التي تعانيها المجتمعات المحلية. وأدركت الحكومة هذه المشاكل، إلا أن التدابير التي تتخذها لضبط تصرفات أصحاب الامتيازات وللتخفيف من وطأة أثر أنشطتهم – ولا سيما تطبيق أحكام قانون الأرض لعام ٢٠٠١ – ليست كافية أو لا تطبق. ويبلغ حجم أكبر الامتيازات نصف أو أكثر من نصف حجم أقاليم بأكملها.

وتشكل النفقات الباهظة على الرعاية الصحية أحد الأسباب عوز الأسر الكمبودية وتراكم ديونها. وينبغي ضمان المساواة بين جميع الكمبوديين في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

# المحتويات


| | | الفقـــــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| مقدمة | ..... | ١ | ٥ |
| أولاً- | المهمة العاشرة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا ..... | ٢-٧ | ٥ |
| ثانياً- | التطورات الهامة والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ..... | ٨-٥٤ | ٧ |
| | ألف- الانتخابات ..... | ٨-١٦ | ٧ |
| | باء- الإصلاح القانوني والقضائي ..... | ١٧-٢٥ | ١٠ |
| | جيم- الإفلات من العقاب ..... | ٢٦-٣٢ | ١٣ |
| | دال- السجون ..... | ٣٣-٤٠ | ١٥ |
| | هاء- المسائل المتعلقة بالأراضي والأحراج ..... | ٤١-٤٧ | ١٧ |
| | واو- اللاجئون ..... | ٤٨-٥٠ | ١٩ |
| | زاي- الصحة والميزانية والمجتمع المدني ..... | ٥١-٥٤ | ٢٠ |
| ثالثاً- | الاستنتاجات والتوصيات ..... | ٥٥-٨٠ | ٢١ |
| | ألف- الانتخابات ..... | ٥٨ | ٢٢ |
| | باء- الإصلاح القانوني والقضائي ..... | ٥٩-٦٤ | ٢٤ |
| | جيم- عمليات القتل الغوغائية ..... | ٦٥-٦٧ | ٢٤ |
| | دال- السجون ..... | ٦٨-٧٠ | ٢٥ |
| | هاء- المسائل المتعلقة بالأراضي والأحراج ..... | ٧١-٧٧ | ٢٥ |
| | واو- الصحة والميزانية والمجتمع المدني ..... | ٧٨-٨٠ | ٢٦ |

**مقدمة**

١- يقـــدم هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٩/٢٠٠٣. وهو التقرير الرابع الذي يقدمه الممثل الخاص إلى اللجنة. ويستند التقرير إلى تقارير سابقة قدمها إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة. وقد أبقى على الطريقة والمنهجية المتبعتين في التقارير السابقة.

## أولاً- المهمـــة العاشرة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا

٢- ركـــز الممـــثل الخـــاص الاهتمام في زيارته العاشرة إلى كمبوديا (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر -٦ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠٠٣) على المناخ السياسي العام الذي أفرزته انتخابات الجمعية الوطنية وعلى المأزق السياسي الذي حصل منذ الانتخابات؛ وعلى إصلاح الجهاز القضائي وإيجاد حلولٍ للمشاكل المستمرة التي يشهدها نظام العدالـــة الجنائية؛ وعلى أثر السياسات والممارسات المتبعة بشأن الموارد الطبيعية في كمبوديا على إعمال حقوق الإنسان. كما باشر مناقشاته مع الأطراف المهتمة بشأن اتباع نهجٍ إزاء مسألتي الصحة والتنمية يقوم على أساس حقوق الإنسان. وعقدت اجتماعات مع جلالة الملك نوردوم سيهانوك ومع ممثلين عن حكومة كمبوديا المؤقتة، بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية ونائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الزراعة، ووزير إدارة الأراضي، ووزير الصحة، ووزير الاقتصاد والمالية، ووزير التجارة، وقادة الأحزاب السياسية، وسلطات المحاكم، والسلطات المســـؤولة عن إنفاذ القوانين، وعن السجون، ولجنة الانتخابات الوطنية، ومجلس القضاء الأعلى، والمنظمات غير الحكومية، ومواطنون كمبوديون انتهكت حقوقهم، ووسائط الإعلام، ووكالات الأمم المتحدة، وأعضاء السلك الدبلوماســـي. واستضـــاف الممثل الخاص عدداً من الموائد المستديرة التي جمعت بين أشخاص من الحكومة ومن الوكـــالات الدولية والمنظمات غير الحكومية لإجراء مناقشاتٍ بشأن مسائل تتعلق بالامتيازات الخاصة بالأراضي وبالإصـــلاحات في ميداني الصحة والعدالة. كما تحدث أمام منتدى معني بحقوق الإنسان في التنمية احتفاءً بيوم حقوق الإنسان. وسافر الممثل الخاص إلى إقليم كومبونغ تشام، حيث التقى سلطات السجن المحلي والمحكمة المحلية والمـــنظمات غير الحكومية وعدداً من ضحايا حقوق الإنسان. كما زار في كومبونغ سبيو مؤسسة "تشيلجيدنغ" (المؤسسة الكمبودية للرغد والبهجة والصحة)، حيث التقى بالسلطات المحلية وبأهالي القرى هناك.

٣- وأعرب الممثل الخاص في اجتماعه مع صاحب الجلالة ومع رئيس مجلس الوزراء وقادة الأحزاب السياسية عن أمله بإيجاد حلٍ عاجلٍ للخروج من المأزق السياسي الذي حدث في أعقاب انتخابات الجمعية الوطنية. كما أعرب عن اعتقاده بضرورة احترام حرية التجمع والتعبير خارج الفترات المحددة للانتخابات. والتقى رئيس لجنة الانـــتخابات الوطنية وتناقش معه بشأن محتويات تقريرٍ نهائي أعده الممثل الخاص عن انتخابات الجمعية الوطنية.

وركزت هذه المناقشة على دور هذه اللجنة في معالجة الشكاوى المتعلقة بما حدث من انتهاكات لحقوق الإنسان إبـــان الحملة الانتخابية وعلى مسائل تتصل بحرية التجمع وتكوين الجمعيات خارج فترة الحملة الانتخابية وعلى تدريب الموظفين وبناء القدرات. وقدم الممثل الخاص نسخة من مشروع التقرير للتعليق وإبداء الرأي. ثم استكمله وصدر في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر.

٤- وكانـــت مشـــكلة الإفلات من العقاب موضوعاً رئيسياً في اجتماعات الممثل الخاص مع سلطات إنفاذ القوانـــين وســـلطات المحاكم، وقد أثار خلالها مسالة جرائم القتل التي وقعت مؤخراً في بنوم بنه وعمليات القتل الغوغائية وأعمال العنف التي شُنت على مزارع المطاط. كما ناقش الممثل الخاص في اجتماعات عقدها مع مدير الشـــرطة الوطنية ووزير الداخلية مسائل تتعلق بحرية التجمع وبضرورة التحقيق مع ضباطٍ في الشرطة ثبت أنهم أفـــرطوا في اســـتخدام القوة ضد المتظاهرين واتخاذ إجراءاتٍ تأديبية بحقهم، والحاجة إلى إجراء تحقيقات حيادية وكاملة فيما يتعلق بجميع حالات العنف والقتل. كما أشار الممثل الخاص إلى أهمية الاستنتاجات والتوصيات التي اعـــتمدتها لجـــنة مناهضـــة التعذيب في دورتها الثلاثين، في أيار/مايو ٢٠٠٣ (CAT/C/CR/30/2). وناقش أثناء اجتماعه مع مدير السجون مسالة الإفراط في الاحتجاز والاكتظاظ في السجون والمسائل الصحية. وقد شدد من عزيمة الممثل الخاص ما حصل عليه من اعترافٍ بدور المنظمات غير الحكومية في مراقبة أوضاع السجون؛ وبضرورة فصل المحتجزين قبل المحاكمة عن النزلاء المدانين والأحداث عن البالغين؛ وبمشكلة مطالبة الحراس الأسر بأن تدفع لهم أجراً لقاء زيارة النزلاء وبالحاجة إلى تحقيق مزيدٍ من التعاون والحوار بين النظام الصحي ونظام السجون.

٥- وقـــد أفضـــى اهـــتمام الممثل الخاص المتواصل بإصلاح النظام القضائي إلى عقد مائدة مستديرة لمناقشة الـــتطورات الأخيرة في هذا المجال. وتحدث الممثل الخاص أيضاً أمام مؤتمرٍ إقليمي بشأن المساعدة القانونية والتقى عدداً من الممارسين في قطاع المساعدة القانونية أملاً منه أن تضع كمبوديا خطة بعيدة الأمد للمساعدة القانونية، على أن تنفذ بتمويل من الدولة. وخاطب الممثل الخاص في حصةٍ دراسية عن استقلال القضاء الدفعة الأولى من القضاة المتدربين في المدرسة الملكية لتدريب القضاة والمدعين العامين. كما التقى أعضاء مجلس القضاء الأعلى وأثار معهم عدداً من الحالات التي تنم عن سوء تصرفٍ قضائي خطير.

٦- وقـــام الممثل الخاص بزيارة أرضٍ منحت بموجب امتياز في إقليم كومبونغ سبيو، في إطار إعداد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا دراسةٍ عن أثر المزارع الضخمة على التمتع بحقوق الإنسان، والتقى بالســـلطات المحلية وبأهالي القرى. وفي اليوم التالي، أثار مع رئيس مجلس الوزراء شواغل السكان المحليين وسلمه مطالـــبهم الـــتي تضـــمنت عدداً من الشواغل المتعلقة بأثر امتيازات الأراضي على حقوقهم وعلى سبل رزقهم. وركزت مناقشات الممثل الخاص مع كلٍ من وزير الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك ووزير إدارة الأراضي على عـــدم التشـــاور مع السكان المحليين، وعدم إمكانية حصول الجمهور على معلومات عن الملكية الممنوحة بموجب

امتياز. كما ناقشوا ضرورة صياغة واعتماد مراسيم فرعية لقانون الأراضي طال انتظارها، ومسائل تتعلق بامتثال أصحاب الامتيازات للقانون وبإلغاء امتيازات الأراضي الممنوحة حالياً.

٧- وكما أشار الممثل الخاص في السابق، فإن الحالة السائدة في كمبوديا هي مثال واضح عن أن حقوق الإنسان هي في الواقع كلٌ لا يتجزأ. وإن ضمان حياة كريمة للكمبوديين يحتم إحراز تقدم فيما يتعلق باحترام جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هذا المنطلق، تناول الممثل الخاص في الماضي الحق في التعليم وركز على الحق في الصحة خلال مهمته العاشرة. وكان من ضمن المواضيع التي ناقشها في مائدةٍ مستديرة مع وزير الصحة مسائل تتعلق بالمساواة في الحصول على الرعاية الصحية والأدوية، والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشري وبالإيدز. وقد رحب وزير الاقتصاد والمالية باقتراح الممثل الخاص بالتعليق على الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وعلى عملية تنفيذها.

## ثانياً- التطورات الهامة والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان

### ألف- الانتخابات

٨- جرت انتخابات كمبوديا العامة الثالثة منذ التوقيع في عام ١٩٩١ على اتفاقات باريس للسلام في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وكما لاحظ آخرون، سجلت مستويات أعمال العنف والترهيب ككل انخفاضاً عما كانت عليه في الانتخابات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، تحسنت المعايير المتصلة بإجراء الحملات الانتخابية وعمليات الانتخاب. بيد أنه لا يزال هناك جوانب مثيرة للقلق لبعض الحالات لا تدل على قبول كمبوديا بالديمقراطية والتعددية على النحو الواجب. وقد تناول الممثل الخاص هذه الجوانب في كل من التقرير السابق للانتخابات والتقرير النهائي اللذين أعدهما بشأن انتخابات الجمعية الوطنية وصدرا في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على التوالي.

٩- وأثناء كتابة هذا التقرير، كانت المفاوضات بشأن تقاسم السلطة والمناصب في الحكومة الجديدة قد توقفت تماماً لمدةٍ تناهز خمس سنوات. وقد اضطلع جلالة الملك سيهانوك بدورٍ فعال في العمل على الخروج من هذا المأزق السياسي، إذ عقد برئاسته اجتماعات مع قادة الأحزاب السياسية نقلت وقائعها القناة التلفزيونية الوطنية. وأشار الملك في أول اجتماعٍ من هذه الاجتماعات التي عقدها إشارةً إيجابية للغاية إلى عمل الممثل الخاص وحدد تماماً فحوى مهمته وأغراضها وأهدافها المتمثلة في مساعدة كمبوديا على تحقيق الديموقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

١٠- وركز الممثل الخاص بشدة، في جميع الاجتماعات التي عقدها مع القادة السياسيين وفي البيانات العامة التي أدلى بها، على أن ما تحتاج إليه كمبوديا هو حكومة ديمقراطية وشفافة ومسؤولة وقادرة على معالجة المشاكل الكثيرة التي يواجهها البلد. كما ناشد القادة السياسيين بأن يجدوا حلولاً سلمية للمشاكل العالقة وأن يقدموا مصلحة بلدهم على مصالح حزبهم ومصالحهم الشخصية.

١١- وفيما يتعلق بالعنف المتصل بالانتخابات، بين الممثل الخاص أن أحكاماً بالإدانة صدرت بشأن ١٠ جرائم قتل من أصل ١٧ جريمةً وحالةَ وفاة مشكوكاً في أمرها طالت الناشطين السياسيين وكان لحدوثها صلة بانتخابات البلديات التي جرت في عام ٢٠٠٢؛ غير أن ضعف التحقيقات والمحاكمات أثار تساؤلات جدية بشأن موثوقية بعض هذه الإدانات. وفي الفترة الواقعة بين انتخابات البلديات التي نظمت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ ويوم الانتخاب الذي حدد في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وُجه انتباه الممثل الخاص إلى وقوع ١٣ جريمة قتلٍ أخرى تثير قلقاً خاصاً، وإلى أن جميع ضحاياها هم من الناشطين المنتمين إلى الأحزاب السياسية الرئيسية. وكان من بين الضحايا أوم رادسادي، وهو مستشار كبير للجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة. ولم يصدر منذ كتابة هذا التقرير سوى أربعة أحكامٍ بالإدانة، وجميعها مشكوك في أمرها. وتعرض منذ تموز/يوليه عدد آخر من الشخصيات السياسية للاعتداء أو القتل. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، قتل موظف مدني ينتمي إلى الجبهة الوطنية المتحدة وأصيب آخر أثناء انفجار قنبلة يدوية عند مكتب حكومي محلي في إقليم كامبوت. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ناشط في حزب سام رينتسي في إقليم كومبونغ تشام، بينما جرح أفراد عديدون من أسرته جراء انفجار قنبلةٍ يدوية أُلقيت على مترلهم. وفي صباح يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قتل بطلقٍ ناري صحفي يعمل في محطةٍ إذاعية موالية للجبهة الوطنية المتحدة في بنوم بنه، وجاء قتله تنفيذاً لاتفاق مأجور. وبعد أيامٍ عديدة، أطلق النار أيضاً على مغنية شهيرة لها علاقة بالجبهة الوطنية المتحدة، وقد حدث ذلك في بنوم بنه، في وضح النهار وبطريقةٍ مماثلة وكانت إصابتها خطيرة. وقد قتلت أمها في هذا الاعتداء.

١٢- ولا يزال الافتقار إلى التكافؤ يشكل عامل ضعف في الشؤون السياسية في كمبوديا. ولم تفلح التعديلات التي أُدخلت في آب/أغسطس ٢٠٠٢ على قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية في وضع إجراء لانتقاء لجنةٍ انتخابية وطنية مستقلة استقلالاً فعلياً. بيد أن اللجنة الانتخابية الوطنية الجديدة أثبتت أنها أكثر كفاءة وقدرة مهنية من سابقتها. وكان الممثل الخاص يلتقي أثناء زياراته إلى كمبوديا في عام ٢٠٠٣ وفي كل مناسبة بأعضاء من اللجنة الجديدة ويرحب بما يبذلونه من جهودٍ ترمي إلى المباشرة في عملية تشاور عامة بشأن صياغة قوانين وإجراءات ناظمة للعملية الانتخابية. لكن بعض فصول هذه القوانين لا تزال معقدة وغامضة جداً، ولا سيما تلك التي تتعلق بالشكاوى والجزاءات.

١٣- ويخـــول القـــانون المتعلق بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية اللجنة الانتخابية الوطنية سلطة كبيرة تفرض اللجنة بموجبها الغرامات وغيرها من العقوبات بحق كل من يرتكب أفعالاً من قبيل التزوير في الانتخابات وشراء الأصوات وتعطيل عمليتي الاقتراع والعد وبحق كل من يقوم أو يحرض على القيام بأعمال عنف ويطلق تهديدات ضد الناخبين والمرشحين. وأشار الممثل الخاص في تقاريره السابقة إلى لجنة حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة إلى تقصير اللجنة الانتخابية الوطنية واللجان المنبثقة عنها في ممارسة صلاحياتها على مستوى البلديات والأقاليم. وقد شهدت انتخابات عام ٢٠٠٣ أول تطبيقٍ لهذه الجزاءات، لكن تطبيقها جاء متأخراً ولم يشمل سوى حالاتٍ قليلة وكـــان عـــلى الأرجح عديم الجدوى. وفي غالبية الحالات، تم تجنيب الأشخاص الذين انتهكوا قوانين ذات صلة بالانتخابات العقاب.

١٤- وقد لوحظ تخويف الناخبين والناشطين السياسيين في جميع أنحاء البلاد في الأشهر السابقة للانتخابات، بما في ذلـــك أثناء الفترة المخصصة للحملة الانتخابية الرسمية. وقد اتخذ هذا التخويف أشكالاً كثيرة، بما فيها إقدام موظفـــين محليين على جمع أو مصادرة بطاقات تسجيل الناخبين أو أي وثائق أخرى تثبت هويتهم، والتدخل في مســـائل خاصـــة باللوحات الإعلانية التي تعلقها الأحزاب وإزالتها، وإطلاق عياراتٍ نارية في الهواء وتهديدات بالعنف الجسدي وحتى بالقتل. وتفيد المعلومات التي تلقاها مكتب كمبوديا بأن هذه الأفعال قد وجهت أساساً ضد الناخبين والناشطين خارج المراكز المنشأة في المناطق الحضرية والأقاليم. وشاركت جميع الأطراف الرئيسية في توزيع الهدايا وفي ارتكاب انتهاكاتٍ لقانون الانتخابات.

١٥- ويعرب الممثل الخاص عن سروره لرفع القيود عن حرية التعبير والتجمع خلال الفترة المخصصة للحملة الانتخابـــية الرسمـــية، وهـــي قيود كانت مفروضة في الأشهر السابقة للانتخابات. وفي معظم الحالات، تمكنت الأحزاب السياسية علانيةً من تعبئة المؤيدين وتنظيم أنشطة انتخابية أخرى دون أن تفرض عليها السلطات الوطنية والمحلية قيوداً غير معقولة. وفي الفترة السابقة للحملة الانتخابية، منع تنظيم عددٍ من التجمعات بحجة الحفاظ على النظام العام أو على الأمن الوطني، ولم تقدم أي تفاصيل بهذا الخصوص. وقد أفرطت السلطات، في حالاتٍ قليلة حدثت فيها مظاهرات دون إذنٍ مسبق، في استخدام القوة لتفريق المتظاهرين.

١٦- ويشـــعر الممثل الخاص بالقلق لعودة ظهور القيود على حرية التجمع بعد انتهاء الفترة المخصصة للحملة الانتخابـــية الرسمـــية. فقد سعى حزب جبهة الخمير الصغير لتنظيم مظاهرة في بنوم بنه في آب/أغسطس ٢٠٠٣ للاحتجاج على نتائج الانتخابات، غير أن السلطات منعته من ذلك. وعندما انطلق التجمع، قامت قوات الشرطة، المسلحة بالهراوات الكهربائية، بتفريقه وباعتقال ٢١ عضواً من أعضاء الحزب وإرغامهم على توقيع تصاريح بأنهم لن يتظاهروا مرةً أخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قامت شرطة مكافحة الشغب المسلحة كذلك بتفريق مظاهرة نظمها عمال مصنعٍ للملابس باستخدامها القوة المفرطة. ويشكل فرض قيود لا مبرر لها على حرية التجمع

تهديداً خطيراً أمام تحقيق عملية ديموقراطية أشمل في كمبوديا ويسهم في إيجاد مناخٍ "غير مواتٍ" للقيام بأي نشاط سياسي مشروع. ويرحب الممثل الخاص بما تعهد لـــه به المسؤولون الحكوميون أثناء زيارته العاشرة من التزاماتٍ باتخاذ إجراءات تأديبية ضد أفراد الشرطة الذين يفرطون في استخدام القوة.

## باء- الإصلاح القانوني والقضائي

١٧- لقد كان إصلاح القطاع القضائي هاجس ممثلين خاصين متعاقبين. ويعد إنشاء إطار عملٍ لسيادة القانون في حالة ما بعد النـــزاع عملية بعيدة الأمد. غير أن التقدم خلال العقد الماضي كان بطيئاً بشكلٍ مزعج، ولا تزال جوانب أساسية من الإطار القانوني، مثل القانونين المدني والجنائي والقانون الخاص بوضع القضاة والمدعين العامين، تنـــتظر التشـــريع. والاعتراف بأن عملية بناء المؤسسات هي مشروع طويل الأجل لا ينتقص من ضرورة إحراز الـــتقدم وتحديد الأولويات. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التقدم نحو الامتثال للمعايير التي اعتمدتها المجموعة الاستشارية للجهات المانحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ من أجل تسريع وتيرة الإصلاح. بيد أنه لا بد لإحراز تقدمٍ حقيقي من ردم الهوة القائمة بين مُثل الإصلاح وإقامة العدل في كمبوديا. ويتطلب ذلك التزاماً واضحاً من الحكومة بخطة الإصلاح وتعاوناً أفضل بين الجهات المانحة ودعماً أوسع نطاقاً من جانب المجتمع المدني والعاملين في الميدان القانوني وجهوداً حثيثة للبحث عن حلولٍ مبتكرة للمشاكل القائمة.

١٨- ويجب إقامة صلات مناسبة مع التزامات الحكومة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ومع الجوانب الأخرى مـــن السياســـات الحكومـــية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر واستثمارات القطاع الخاص التي تعتمد على مؤسسات قانونية تتسم بالكفاءة والمساءلة والشفافية. ولم يكن هناك سوى القليل من الأدلة على الامتثال الطوعي للقوانين السارية حالياً والمعتمدة في الوثائق الخاصة بالسياسات العامة أو على رسوخ قيمها في المجتمع المحلي؛ ولذا يجب تحويل الاهتمام إلى تنفيذ القوانين القائمة تنفيذاً فعلياً عوضاً عن سنها فحسب.

١٩- ويتعين على كلٍ من الحكومة والجهات المانحة أن تتفادى وضعاً تبدو فيه المشاكل العديدة التي يواجهها نظـــام المحاكم العادي مشاكل مستعصية، ويتحول فيه التمويل نحو الآليات المخصصة ونحو إنشاء هياكل موازية تعمـــل خـــارج نطاق نظام القضاء الجنائي العادي وتقوضه. وبالمثل، لا بد، أثناء عملية إنشاء دوائر المحاكمات الاســـتثنائية لكبار قادة الخمير الحمر، من بذل جهودٍ متضافرة لضمان مضاعفة الفرص التي تحدث أثاراً "متتالية" على إقامة العدالة الجنائية في كمبوديا. ويؤمل أن يكون لإرساء عملية تتسم بالشفافية ويُمتثل فيها للمعايير الدولية أثـــر تثقـــيفي على المؤسسات الرسمية القائمة، وأن يزيد من الوعي في صفوف السكان عموماً بماضي كمبوديا المأساوي وأن يحفز على المطالبة مرةً أخرى بإقامة نظامٍ قضائي يعمل بصورة جيدة.

٢٠- إن اعتماد استراتيجية وخطة عمل لإصلاح النظامين القانوني والقضائي ضمن إطارٍ زمني محدد كان موضوعاً مدرجاً على جدول الأعمال منذ عقدٍ من الزمن، وقد أعرب الممثل الخاص عن ترحيبه بوثيقة الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. فهذه الوثيقة شكلت أساساً للمناقشات بين الجهات المانحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولمجموعة حلقات عمل بدأت خلال الجزء الأخير من العام لإضفاء الأولوية على مشروع برنامج عمل حكومي يتضمن أكثر من ٩٠ نشاطاً. ويرحب الممثل الخاص بإشراك مجموعةٍ أوسع من الجهات الفاعلة المهتمة في هذه المرحلة من المناقشة، لا سيما وأنه لم يتم إجراء عملية تشاورية واسعة لدى إعداد وثيقة الاستراتيجية. فمن الضروري أن تحتضن عملية الإصلاح عدداً أكبر من الجهات وأن تحصل على دعمٍ أوسع نطاقاً من الشعب الكمبودي وأن تتيح فرصة ملائمة لإقامة حوارٍ مفتوح. كما أن من الضروري أن يربط المشاركون في المناقشة قضايا النظام القضائي العامة بواقع إقامة العدل في كمبوديا، وهو: التقصير في إنفاذ القوانين السارية؛ والإفلات من العقاب الذي يزيد من خطورته افتقارُ الهيئات القضائية وهيئات إنفاذ القوانين للحياد والاستقلالية، فضلاً عن تدني مستوى القدرات المهنية؛ ورفض جهاز الشرطة تنفيذ قرارات المحاكم، وتصرفه في بعض الأحيان على نحوٍ ينم عن تحدٍ واضحٍ لأحكامها؛ وعدم التفاهم بين الجهات التي تتولى إدارة نظام القضاء الجنائي حول دور المدعي العام وحول مفاهيم أساسية مثل افتراض البراءة.كما ينبغي إجراء استعراض شاملٍ لطريقة سير المحاكمات ولسلوك الشرطة القضائية.

٢١- ومن الضروري إعادة هيكلة مجلس القضاء الأعلى إذا ما أريد له أن يصبح هيئة مستقلة وفعالة وأن يضمن الاستقلالية القضائية. ويجب اتخاذ تدابير مبتكرة لمعالجة قضية الفساد القضائي وواقع تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء وعدم كفاية الرقابة المؤسسية على سلطة الجهاز التنفيذي. وترد تفاصيل قوانين كثيرة سنتها كمبوديا في مراسيم فرعية وإعلانات رسمية وفي أشكالٍ أخرى من الأنظمة التفويضية التي تمنح حرية التصرف دون قيدٍ أو شرط لصانعي القرارات الإدارية. وفي حالة عدم وجود رقابة مؤسسية كافية على السلطة التنفيذية، فإن الممارسة المتمثلة في صياغة القوانين على نحو تعطى فيه السلطة التنفيذية صلاحية القيام بأنشطة ينبغي أن تكون من صلاحيات السلطة التشريعية هي ممارسة يجب أن تكون موضع تساؤل.

٢٢- ومع أن المأزق السياسي أوقف فعلاً النشاط التشريعي خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، فإنه يسرُّ الممثل الخاص أن يبلغ بأن القوانين الأساسية، أي القانون المدني وقانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات المتصل بهما، قدمت إلى مجلس الوزراء. وكان من المفترض أن تعتمد هذه القوانين، بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بوضع القضاة والمدعين العامين وبتنظيم وعمل المحاكم وبوضع كتبتها و حُجَّابها، خلال ثلاث سنوات ضمن إطار خطة عمل صدرت في شباط/فبراير ١٩٩٥. إلا أن أياً منها لم يعتمد حتى الآن. وعلى النقيض من ذلك، كان هناك شيء من الاستعجال في اعتماد القوانين التي تتصل بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويؤمل أن يتسم مزيج القوانين التي ستسن في الأشهر القادمة بالاتساق. وأبديت مخاوف بشأن احتمال تنازع القوانين المتخصصة مع

الإطـــار العام الذي تحدده القوانين الأساسية. فعلى سبيل المثال، هناك الكثير من الازدواجية وعدم الاتساق بين مشـــروع القانون الخاص بالمحكمة الاقتصادية ومشروع القانون الخاص بالإجراءات المدنية وبين قانون الأراضي ومشروع القانون المدني.

٢٣- وقـــد أعجب الممثل الخاص بمستوى القضاة المتدربين الذين تحدث إليهم في حصة دراسية عن الاستقلال القضائي في المدرسة الملكية لتدريب القضاة والمدعين العامين التي باشرت العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وعـــبر الطلاب وقتئذ عن فهم جيد لأخلاقيات المهنة وللشروط المؤسسية المسبقة لاحترام سيادة القانون. ويأمل الممـــثل الخاص أن يسهم هذا الجيل الجديد من القضاة المحترفين والمدربين تدريباً قانونياً في الارتقاء كثيراً بمستوى العدالـــة في كمـــبوديا عـــلى المدى المتوسط. ويعرب الممثل الخاص عن سروره أيضاً لأن مركز تدريب المحامين والمهنـــيين قد شرع في تدريب دفعته الثانية من الطلاب. ومن المقرر أن يعمل الآن طلاب الدفعة الأولى للمركز الذين باشروا تدريبهم في عام ٢٠٠٢ كمتمرنين مع محامين ممارسين لعام آخر قبل أن يحصلوا على الشهادات التي تخولهم الممارسة القانونية.

٢٤- وينبغي لحكومة كمبوديا أن تعتبر تقديم المساعدة القانونية بمثابة مسؤولية من مسؤوليات الدولة، وذلك في ضوء ما عقدته من التزامات تعاهدية في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فغالبية مواطني البلد غير قادرين على دفع أجور التمثيل القانوني والمشورة القانونية، وليس فقط نسبة الـ ٣٦ في المائة من السكان التي تعـــيش دون خـــط الفقر المعلن رسمياً. والكثير من المتهمين ليس لهم من يمثلهم قانونياً في المحاكم، كما لا يتوفر لأضعف الأطراف تمثيل قانوني في الأغلبية الساحقة من القضايا المدنية التي ينظر فيها. وبينما يرحب الممثل الخاص بمساهمة الحكومة الكمبودية الأخيرة في الصندوق الاستئماني الكمبودي، فإنه يرى أنه لا بد لها من إحداث تغيير واضح في المواقف إذا ما أرادت اعتبار التمثيل القانوني وتقديم المساعدة القانونية على نطاق أوسع لفقراء كمبوديا واحـــدة من أولوياتها. وتحتاج كمبوديا إلى خطة شاملة للمساعدة القانونية من المحتمل أن تتضمن إنشاء صندوق للمساعدة القانونية تموله الدولة. وثمة حاجة أيضاً إلى إجراء مناقشة جادة بشأن النموذج الأنسب لتقديم المساعدة القانونـــية، ذلك لأن أنماط خطط المساعدة القانونية المعتمدة في البلدان الغنية قد تكون بعيدة عن الواقع وصعبة المـــنال في المستقبل القريب. ولكن ينبغي النظر في النماذج المناسبة والمستمدة من المنطقة ومن أجزاء أخرى من العالم النامي، وعلى الأخص من تلك البلدان التي وضعت نظماً قانونية جديدة نسبياً في أعقاب حالة نزاع حدثت في داخلها. ومن الضروري أن تبذل الجهات المانحة جهوداً جبارة إضافية لتنسيق أعمالها من أجل إحراز تقدم في وضع خطة عالمية للمساعدة القانونية.

٢٥- ويود الممثل الخاص أن يشير إلى مجال آخر موصوم بالممارسات غير المشروعة والفساد والافتقار المؤسف للشـــفافية، وهو التبني الدولي للأطفال في كمبوديا، إذ أوقفت دول عديدة التبني من كمبوديا لاعتقادها بوجود

احـــتمال كبير جداً لتورط وكالات أجنبية، عن غير قصد، في بيع الأطفال وفي الإتجار بالبشر، بما فيها وكالات ذات كفاءة رخصت لها الحكومة.

## جيم- الإفلات من العقاب

٢٦- الإفلات من العقاب هو سبب هام ونتيجة رئيسية لمشاكل حقوق الإنسان الكثيرة في كمبوديا. وهو يعبر في أبســـط معانيه عن عدم إنفاذ القانون أو عدم فعاليته وعن غياب الجهاز القضائي أو عدم فعاليته. غير أنه يعد أيضاً مشكلة سياسية، إذ إن الإصلاحات الديمقراطية التي تعزز من المساءلة يمكن لها أن تهدد أيضاً المصالح المستقرة ونظـــم الرعاية السياسية والاقتصادية المكرسة. وكلما ساد الإفلات من العقاب لفترة أطول، كلما صعب كبح جماحـــه. ويرتـــبط هذا الإفلات ارتباطاً وثيقاً جداً بالفساد ويؤدي إلى اضمحلال الثقة داخل المجتمع. والسماح للإفـــلات من العقاب بأن يسود أمر غير أخلاقي وخطير. وتتجلى المشاكل التي يسببها الإفلات من العقاب في إخفـــاق محاكم كمبوديا المتكرر في توفير أبسط أسس العدالة، لا سيما في القضايا التي تنطوي على مصالح قوية، وفي أعمـــال العـــنف وعمليات القتل الغوغائية. ومن بين القضايا التي وُجه انتباه الممثل الخاص إليها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، والتي توضح هذه الأمور، القضايا التالية:

### ١- محاكمات كومبونغ تشام

٢٧- أثـــار الممثل الخاص في تقريره الأخير إلى اللجنة (E/CN.4/2003/114) قضية حراس السجن الخمسة في إقلـــيم كومـــبونغ تشـــام الذين حوكموا في آب/أغسطس ٢٠٠٢ بتهمة تعذيب السجناء. ورغم الأدلة الدامغة المعروضة أمام المحكمة، بما فيها شهادات الضحايا وإفادات الشهود، بُرئت ساحة جميع المدعى عليهم الخمسة. ومع هذا، أوعزت المحكمة في خطوة غير اعتيادية باتخاذ إجراء إداري، لكن إدارة السجون في وزارة الداخلية لم تتخذ حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أي إجراء من هذا القبيل. وما زال ثلاثة من المدعى عليهم يعملون في سجن كومبونغ تشام، على الرغم من أن مدير السجن كان قد منعهم من الاتصال فعلاً بالسجناء.

٢٨- وأبرزت إحدى القضايا المتعلقة بجريمة قتل وقعت في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وطالت ابنة ناشط معارض المشـــاكل المتواصـــلة بشأن إقامة العدل في المجالات التي تمس الأمور السياسية. ولم تحتجز السلطات المشتبه فيه الوحيد، وهو زعيم قرية، إلا بعد ضغوط كبيرة تعرضت لها. والخطوة الأولى - والخاطئة بلا شك - التي اتخذها القاضـــي كانـــت التوسط من أجل إبرام صفقة يدفع بموجبها مرتكب الجريمة تعويضاً لأسرة الضحية. وأثارت المحاكمة التي تلت ذلك شكوكاً خطيرة إزاء نزاهة كل من المدعي العام والقاضي وأخلاقهما المهنية واستقلالهما، فضلاً عن أنه وردت ادعاءات بتزوير إفادات الشهود وبأن القاضي قد أظهر تحيزاً فعلياً في قاعة المحاكمة. ورغم الأدلة بأن جريمة القتل وقعت عن سابق إصرار وترصد، ورغم اتهام زعيم القرية بالقتل العمد، فقد بُرئت ساحته

من هذه التهمة وأُدين بارتكاب جريمة قتل عن غير عمد فحُكم عليه بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ. وقدم استئناف ضد هذا الحكم ويؤمل أن يتخذ مجلس القضاء الأعلى الإجراءات التأديبية الملائمة بحق القاضي والمحامي.

## ٢- عمليات القتل الغوغائية

٢٩- في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أصدر الممثل الخاص تقريراً بعنوان "عقاب الشوارع في كمبوديا" يوثّق ٦٥ عملية اعتداء وعملية قتل غوغائية حدثت منذ أواسط عام ١٩٩٩. وبين التقرير أن موظفي إنفاذ القوانين كثيراً ما عجزوا عن التدخل لوقف هذا العنف وأنهم كانوا في حالات عدة متواطئين مباشرةً. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سُجلت ٢٣ عملية اعتداء غوغائية أخرى على الأقل، كان منها ١٨ عملية مميتة. وعلاوةً على ذلك، تبدو وتيرة وقوع هذه الأحداث في ازدياد. وإن ما يناهز نصف هذه العمليات المسجلة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قد حدث في بنوم بنه.

٣٠- وبوجه عام، فإن الجهود التي يبذلها رجال الشرطة لوقف العنف الغوغائي هي جهود تُبذل دون حماس أو بشكلٍ غير كافٍ، كما يدل على ذلك استمرار وقوع خسائر في الأرواح. غير أن الممثل الخاص يعتبر عمليات تدخل الشرطة في بعض الحالات عمليات مشجعة. ومن الضروري أن يكون التدخل المسؤول هو القاعدة لا الاستثناء وأن يكون نموذجاً يحتذى به في المستقبل؛ ويجب أن تُفهم فكرة التدخل المسؤول فهماً أفضل.

٣١- وأصدرت، منذ نشر هذا التقرير، أولى الأحكام المعروفة المتعلقة بإدانة متورطين في عملية هجوم غوغائية. وتتعلق هذه الأحكام بواقعة حدثت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وقتل فيها تلميذان في المدرسة عندما حرض والدا أحد زملاء الصف حشداً من الطلاب ضدهما. فاعتقل الوالدان على إثر ذلك وصدرت أوامر بالقبض على خمسة أشخاص آخرين. وفي محاكمة جرت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أُدين الأشخاص السبعة جميعاً وحُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين ١٢ و١٥ عاماً (وقد صدر حكم غيابي بحق الأشخاص الخمسة الآخرين). وتمت الموافقة على طلب الغائبين بإعادة المحاكمة، فعُقدت في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ولكن لم يمثل أمامها إلا واحداً منهم فقط. فبرأت المحكمة ساحته، بينما أكدت على الأحكام السابقة التي أصدرتها بحق الأشخاص الأربعة الباقين. بيد أن هذه الأحكام لم تنفذ، وعدم تنفيذها يدل على عدم اكتراث شرطة بنوم بنه باعتقال هؤلاء المسؤولين، وهو أمر يثير القلق ويبين نمطاً ثابتاً من التخلف عن اعتقال حتى أولئك المدانين بارتكاب جرائم في غاية الخطورة.

٣٢- ولاحظ الممثل الخاص حدوث اعتقالات في عملية قتل غوغائية أخرى. ففي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، قام حشد من الناس في إقليم باتمبانغ بخنق أوك آنغ البالغ من العمر ٣٥ عاماً وانهالوا عليه بالضرب حتى الموت لاشتباههم في أنه قتل رجلاً في تلك الناحية. فاعتقل رجال الدرك هناك خمسة أشخاص، من بينهم والدا الرجل

المقـــتول. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كان هؤلاء جميعاً رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بعدما وجهت إليهم التهمة إما بالقتل العمد أو بالتواطؤ. ولم تتمكن الشرطة من إلقاء القبض على اثنين آخرين من المشتبه فيهم.

## دال - السجون

٣٣- واصـــل الممـــثل الخاص أثناء زيارته العاشرة الحوار مع سلطات السجون والمسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات غير الحكومية بشأن اعتماد كمبوديا سياسة أكثر إنسانية في سجونها. وقد بدأ الحوار قبل عامٍ من الزمن واســـتمر عـــلى أساس مشروع ورقةٍ مناقشة توجز التغيرات التي طرأت على أوضاع السجون منذ عام ١٩٩٤، عندما أصدر مكتب كمبوديا تقريراً بعنوان "حالة السجون في كمبوديا".

٣٤- ومنذ ذلك الحين، تضاعف عدد نزلاء السجون ثلاث مرات تقريباً وما زال يزداد، الأمر الذي يفاقم من حالة الاكتظاظ السائدة فيها أصلاً. ويوجد في سجن إقليم كومبونغ ثوم نزلاء يفوق عددهم ثلاثة أضعاف العدد الذي يُفترض استيعابه في السجن. وتعاني سجون إقليمي تاكيو وكندال أيضاً من مشاكل الاكتظاظ. وتزيد هذه الأوضاع من احتمال إصابة السجناء بالمرض.

٣٥- ويلاحظ الممثل الخاص وجود ميل مستمر وعام نحو اللجوء إلى الاحتجاز حتى عندما لا تقتضي ظروف الملاحقين وطبيعة المخالفة التي ارتكبوها ذلك. ومن مجموع السجناء الذي بلغ ٦ ٠٩٢ شخصاً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كـــان هـــنالك ١ ٨٣٨ شخصاً رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وقد ناقش الممثل الخاص مع وزارة العـــدل ضرورة إيجاد بدائل للأحكام القاضية بالسجن، وإن الوزارة تشاطره هذا الاهتمام. غير أن السجن يبقى العقوبة الاعتيادية حتى لمرتكبي الجرائم البسيطة ومرتكبي الجرائم للمرة الأولى.

٣٦- وانخفض عدد الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة الذين أمضوا الفترة القانونية المحددة، لكن المسألة لا تزال تعد بوجهٍ عام مشكلة. واتخذت سلطات السجن مبادرة تمثلت في جمع بيانات بصورةٍ منتظمة عن المحتجزين قبل المحاكمـــةٍ وإحالـــتها إلى المحاكم مع طلبات بعقد جلسات استماع قبل انتهاء الفترة القانونية للاحتجاز السابق للمحاكمة. ويؤمل أن يفيد ذلك في تحسين الأمور. وقد تراوح عدد السجناء الذين احتجزوا خلال العام الماضي احـــتجازاً غـــير قانوني قبل المحاكمة بين ٤٨ و١١٨ شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عدد السجناء الذين ينتظرون انعقاد جلسات الاستئناف ٢١٩ سجيناً، وكان بعضهم ينتظر منذ منتصف التسعينات. وسحبت عدة قضايا استئناف لأن الأفراد المعنيين أمضوا فترات أحكام السجن بشكل كامل، لكنهم ما زالوا قابعين في السجن.

٣٧- وتقتضي المعايير الدولية نقل السجناء المحتاجين إلى علاجٍ طبي إلى المصحات أو المستشفيات الملائمة. وفي كمـــبوديا، يحدث ذلك في جميع الحالات تقريباً بعد فوات الأوان، مما يؤدي إلى وفاة السجناء. ويذكر غالباً أن

أسباب ذلك تعود إلى شح الأموال المخصصة للنقل والنقص في عدد الحراس. ويعتمد نزلاء كثيرون على المنظمات غير الحكومية للحصول على الرعاية الصحية الأساسية. وكان الارتقاء بمستوى التعاون في مجال الخدمات الصحية والطبية في السجون موضوع مشروع اتفاق عقد عام ٢٠٠٢ بين وزيري الداخلية والصحة. إلا أن الحوار توقف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إثر رفض وزير الصحة مشروع الاتفاق. وينبغي استئناف هذه المناقشات في أقرب وقت ممكن.

٣٨- ويفضي القصور في تأمين نقل نزلاء السجن والمشاركين في المحاكمة إلى عواقب خطيرة تؤثر على أداء الجهاز القضائي. وغالباً ما يرجع إرجاء جلسات استماع المحكمة إلى عدم تمكن السجناء من حضور المحاكمات. وفي حالات أخرى، عقدت جلسات المحاكمة غيابياً. وفي الواقع العملي، إن المشاكل المتصلة بعملية النقل تحرم أيضاً سجناء كثيرين بالفعل من الحق في الاستئناف. وفي الوقت الحالي، تتخذ محكمة الاستئناف والمحكمة العليا الوحيدتان في كمبوديا من بنوم بنه مقراً لهما. وثمة حاجة واضحة لإيجاد بدائل، مثل إنشاء محاكم استئناف محلية أو جوالة.

٣٩- وتفيد المعلومات المتاحة بأن حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة داخل السجون قد انخفض عددها منذ عام ١٩٩٤، لكنها تبقى مشكلة خطيرة في زنزانات الاعتقال لدى الشرطة. غير أن حالات التعذيب تتواصل وقد سجلت حوادث وفاة أثناءه. والإدانة الوحيدة المعروفة تتعلق بنائب مدير سجن باتمبانغ الذي حكم عليه في عام ١٩٩٣ بالسجن لعام واحد بسبب ارتكابه مخالفات تضمنت حرق أحد السجناء بسلاسل حديدية ساخنة. وبعد انتهائه من تنفيذ الحكم، استأنف مهامه كنائب للمدير ومسؤول عن مباني الاحتجاز. وفي عام ٢٠٠٣، تقاعد أخيراً من منصبه على أثر ما أشيع عن مواصلته العمل.

٤٠- وأعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء تزايد الصعاب التي يواجهها مكتب كمبوديا والمحامون والمنظمات غير الحكومية في الوصول إلى السجناء، إذ ترفض السلطات منح إذن لإجراء مقابلات خاصة مع السجناء، مما يسبب مشاكل في جمع معلومات صحيحة عن معاملتهم. ويشتكي محامو الدفاع من منع موظفي السجون للزيارات أو من فرضهم قيوداً زمنية أو مطالبتهم بتصاريح خاصة يتعذر الحصول عليها. والزيارات التي يقوم بها أفراد الأسرة والأصدقاء هامة جداً للسجناء، ولا تؤول أهميتها إلى أسباب عاطفية فحسب، إنما أيضاً إلى ما يأتون به من أغذية ومواد ضرورية أخرى. وتنص القوانين السارية على أنه لجميع السجناء الحق في استقبال زائرين من أفراد الأسرة والأصدقاء لمدة ساعة واحدة في الأسبوع على الأقل. لكن يتم تجاهل هذا الحكم بصورة منهجية. وفي الواقع العملي، تستطيع معظم الأسر القيام بزيارة لمدة تزيد قليلاً عن ١٥ دقيقة في الأسبوع. وسيواصل الممثل الخاص ما يعتقده حواراً بناءً مع الحكومة يهدف إلى تحسين الوضع الذي وصفه هذا التقرير.

## هاء – المسائل المتعلقة بالأراضي والأحراج

٤١- قال رئيس مجلس الوزراء في اجتماعه مع الممثل الخاص في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أنه اقترف خطأين فادحين في حياته السياسية، الأول يتعلق بالسياسات المتعلقة بالأراضي والثاني بالسياسات الخاصة بالأحراج. وفي الواقع، لا تزال حقوق الإنسان تحت وطأة تهديد السياسات الحكومية الرامية إلى تسليم مناطق كبيرة من الريف الكمبودي للشركات التجارية بمنح امتيازات لاستغلال الأحراج وغيرها من الامتيازات. وكان وقع ذلك على حياة القرويين الفقراء وسبل رزقهم شديداً، وقد أخذ الكثير منهم يصارع الحياة. وتعترف الحكومة بكثير من هذه المشاكل، وقد اقترحت تدابير لمعالجتها في خطة عمل عام ٢٠٠١ المتعلقة بالحكم وفي ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لكن تنفيذ هذه التدابير لم يكن كافياً.

٤٢- وقام الممثل الخاص حتى الآن بزيارة عدة أراض منحت بموجب امتيازات ومزرعة للمطاط تملكها الحكومة. ودوَّن الكثير من مخاوفه في تقريره إلى الجمعية العامة (A/58/317). وكان الحصول على فرص عمل من هذه المشاريع أمراً مخيباً للآمال، وحيثما وجد العمل، تدنت على الأرجح الأجور. ومعظم الشركات الحاصلة على الامتيازات لا تدفع للدولة الوديعة المطلوبة ولا رسوم إيجار، ويصعب الاعتقاد بأنها تقدم أي مساهمة للبلد أو لرفاه شعبه الاجتماعي. فقد أصبحت هذه الشركات بؤراً للنزاع القروي. وتبقى تفاصيل الملكية غامضة ويتعذر إخضاع معلومات أساسية أخرى، مثل العقود والخرائط، لرقابة عامة. وهذا الأمر وحده جدير بأن يعتبر مصدراً للقلق في بلد توطَّن فيه الفساد.

٤٣- وتغطي الامتيازات التي منحت لاستغلال الأحراج والامتيازات الأخرى مساحةً قدرها ٢,٧ مليون هكتار من مساحة كمبوديا الإجمالية التي تبلغ ١٨,١ مليون هكتار. وقد أدى كل من الرقابة الدولية الهامة لقطاع الحراجة والاستنزاف المستمر للموارد إلى انخفاض هذا الرقم منذ منتصف التسعينات، عندما وضعت الشركات الخاصة يدها على ما يقرب ثلث أراضي البلد الأكثر إنتاجاً. والضغط السكاني وما يرافقه من ارتفاعٍ في الطلب على الأراضي من جانب عدد متزايد من الشركات يدل على أن المشاكل المرتبطة بالأراضي مازالت قائمة وعلى أنها في ازدياد. ويعيش أكثر من ٨٠ في المائة من سكان كمبوديا في مناطق ريفية.

٤٤- وعلم الممثل الخاص من وزير الزراعة، إبان زيارتيه التاسعة والعاشرة إلى كمبوديا، أنه تم سحب الموافقات على منح خمسة امتيازات جديدة وإن من المقرر أن يلي ذلك أحد عشر إلغاءً آخر. وبالنظر إلى المشاكل التي أثارتها الامتيازات، فإن الممثل الخاص يرحب بهذه الإجراءات. إلا أنه سُمح لشركات عديدة تعمل حالياً بموجب الامتيازات أن تواصل العمل رغم انتهاكها للعقد وللقانون الكمبودي. ولم يعرف باتخاذ أي عقوباتٍ بحق هذه الشركات.

٤٥- وفي ٢٠٠١، أصـــدرت كمبوديا قانوناً جديداً يتعلق بالأراضي. ونص هذا القانون، ضمن أمور أخرى، على تحديد مساحة الأراضي التي تمنح بموجب امتيازات بـ ١٠ ٠٠٠ هكتار. وكان يوجد، أثناء صدور القانون، ١٢ امتيازاً يتجاوز هذا الحد. وكان أكبر امتياز، وهو مملوك لشركة فيبيمكس (Pheapimex Company)، يتكون من منطقتين متجاورتين في إقليمي بورسات وكومبونغ تشنانغ تبلغ مساحتهما ٣١٥ ٠٢٨ هكتاراً. ولغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لم يخفض حجم هذا الامتياز ولا أي امتياز آخر يتجاوز الحد المقرر. وعلاوةً على ذلك، منحت منطقة تبلغ مساحتها ١٠٠ ٨٥٢ هكتاراً إلى شـــركة البحـــر الأخضر الصنـــاعية المحدودة ( Green Sea Industrial Co. Ltd.) بعد مضي ثلاثة اشهرٍ على سن القانون المتعلق بالأراضي، مما شكل انتهاكاً صارخاً للمادة ٥٩.

٤٦- وثمـــة أوجه قلقٍ أخرى كثيرة فيما يتعلق بالامتيازات والقانون، إذ لم يعتمد بعدُ عدد كبير من المراسيم الفرعـــية المتعلقة بقانون الأراضي والإعلانات الرسمية عن التنفيذ التام لأحكامه. وقد بيّن تقرير الممثل الخاص إلى الجمعية العامة، الذي استكمل في آب/أغسطس ٢٠٠٣، ضرورة الإسراع في اعتماد وتنفيذ المرسوم الفرعي المتعلق بالأراضـــي الممنوحة بموجب امتيازات لأغراض اقتصادية والمرسوم الفرعي المتعلق بالإجراءات الخاصة بتخفيض حجم الأراضي الممنوحة بموجب امتيازات والتي تتجاوز ١٠ ٠٠٠ هكتار وبمنح استثناءاتٍ محددة. ويدرك الممثل الخـــاص أن الحكومـــة قـــد أنشأت فريقاً عاملاً لصياغة هذين المرسومين، لكنه يلاحظ أنه لم يحرز لغاية كانون الأول/ديســـمبر ٢٠٠٣ ســـوى تقدمٍ ضئيل بشأن تنفيذ هذه التدابير الملحة. ومما يثير القلق كذلك أن الإدارات الحكومية المختصة لم تظهر بعد قدرتها على تنفيذ القانون وعلى ضمان احترام الجهات صاحبة الامتيازات لأحكام العقـــود وعـــلى إنهاء العقود إذا خرقت بنودها أو بنود القانون المتعلق بالأراضي بصورة خطيرة. والافتقار إلى الشـــفافية في الملكية وفي الطريقة التي تمنح بموجبها الامتيازات يعوق إجراء مناقشة مستنيرة واتخاذ قرارات أفضل ويوفر مناخاً يسمح بتفشي الفساد.

٤٧- ولا يـــزال الممثل الخاص يشعر بالقلق إزاء ما تخلفه هذه الشركات الحاصلة على امتيازات من أثر شديد على حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية الموجودة داخل مناطق الشركات أو بالقرب منها. ولا تجري الشركات في أغلب الأحيان مشاوراتٍ مسبقة ومعقولة مع هذه المجتمعات. بل تحرم هذه الأخيرة من إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو تفرض عليها القيود. فقد قُطعت أشجار الراتينج التي تعد مصدراً تقليدياً هاماً من مصادر دخل الأســـر المحلية. فنشبت النزاعات على الأراضي وساد جو من انعدام الأمن، ولجأت هذه الشركات إلى استخدام حـــراس مسلحين يعمدون من حين لآخر إلى تهديد وترهيب القرويين المحليين. وقام الممثل الخاص بزيارة مناطق عديدة منحت بموجب امتيازات ومزرعة للمطاط تملكها شركة حكومية - شركة هايننغ (Haining Cie) وشركة تصـــنيع الدقـــيق (Flour Manufacturing Cie) والشركة الكمبودية للرغد والبهجة والصحة (C.J. Cambodia Cie) ومـــزرعة تومريـــنغ للمطاط التي تملكها الدولة - حيث تأكد بنفسه من هذه الأوضاع. وفي المنطقة التي تملكها

الشـــركة الكمبودية للرغد والبهجة والصحة، حرم المقيمون في ١١ قرية محلية من إمكانية الوصول إلى الأراضي الـــتي استغلوها في السابق بعد شقهم لقنوات مائية. ولم تسفر الشكاوى التي قدمت إلى السلطات إلا عن نتائج ضـــئيلة. ويرحـــب الممثل الخاص بالدعم الذي أبداه رئيس مجلس الوزراء في الاجتماع الذي عقداه في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لضمان حماية أفضل لمصالح المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال عملية تشاور سليمة مع أصحاب الامتيازات.

## واو - اللاجئون

٤٨- لا يزال أفراد الأقليات الجبلية وغيرهم من الفيتناميين يواجهون صعوبات في التماسهم اللجوء في كمبوديا إثـــر انهيار الاتفاق الثلاثي وإغلاق وتدمير مخيم في إقليم موندولكيري تتولى إدارته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجـــئين. ولا تزال المفوضية تمنع من حرية الوصول إليه وإلى مناطق حدودية أخرى للنظر في مطالبات ملتمسي اللجوء أولئك. كما أن مكتب المفوضية في إقليم راتناكيري لا يزال خالياً من الموظفين، مما يرغم ملتمسي اللجوء على السفر براً مسافة تقارب ٦٠٠ كيلومتر حتى يصلوا إلى بنوم بنه.

٤٩- وثمـــة معلومـــات تفيد بأن الأشخاص الذين يقدمون يد العون لسكان الجبال يتعرضون لمضايقات من الســـلطات المحلـــية، ويتواصل تداول تقارير عن حدوث حالات إعادة قسرية. ويثير ذلك الشكوك بشأن وفاء كمـــبوديا بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. ويجب على كمبوديا، وقد ذكر الممثل الخاص هذا مراراً، أن تفي بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكلها لعام ١٩٦٧، وأن تمتثل عـــلى الأخص لمبدأ عدم الإعادة القسرية. كما أن الترحيل القسري للاجئين وللملتمسي اللجوء إلى بلدان يحتمل تعرضـــهم فيها للتعذيب ولسوء المعاملة هو أمر يتعارض مع الالتزامات التي قطعتها كمبوديا بمقتضى المادة ٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٥٠- وباشرت مفوضية شؤون اللاجئين، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مناقشات مع الحكومة بشأن وضع نظام للفصـــل في حالات اللجوء. ويجري العمل حالياً على وضع إطار تشريعي محلي، وينبغي أن يتم ذلك من خلال قانون تعتمده الجمعية الوطنية وليس من خلال مرسوم فرعي. فلم تفوض الجمعية الوطنية إلى الجهاز التنفيذي أي ســـلطة تشريعية للبت في قضايا اللاجئين وملتمسي اللجوء. ومن الضروري أن تواصل مفوضية شؤون اللاجئين مشـــاركتها في الفصل في وضع اللاجئين إلى أن يتمكن الموظفون المحليون والمؤسسات المحلية من الاضطلاع بهذا العمل بطريقة مستقلة وموثوق بها، وذلك حتى بعد إنشاء المكتب المعني بشؤون ملتمسي اللجوء وبتوفير التدريب الملائم للموظفين. وإن تقصير كمبوديا مؤخراً في الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة باللاجئين يجعل توقيت "عملية تسليم الملكية" هذه توقيتاً غير مناسب.

## زاي - الصحة والميزانية والمجتمع المدني

٥١- رغم التقدم الطبي الذي حققته كمبوديا، لا يزال ارتفاع عدد وفيات النساء الكمبوديات أثناء الولادة أو عدد وفيات الأطفال الناجمة عن أمراض يمكن الشفاء منها بسهولة أمراً مثيراً للقلق. والحمل أو المشاكل المتصلة به هي التي كانت المسؤولة عن وفاة امرأة من كل خمسة نساء كمبوديات في السنوات السبع السابقة لعام ٢٠٠٠. ويفقد الحياة منذ اليوم الأول للولادة طفل من أصل عشرة أطفال تقريباً. وينتشر سوء التغذية الحاد بين الأطفال انتشاراً واسعاً، إذ تعاني نسبة ٤٥ في المائة منهم من عدم اكتمال النمو إلى حدٍ ما، بينما يعاني أكثر من طفلٍ من بين خمسة أطفال من نقصٍ حاد في قدراتهم العقلية والبدنية. وهذه الأرقام تبعث على الحزن. والجهود التي تبذل للتغلب على هذا الوضع تتأثر بمشاكل هيكلية عديدة. ومن ضمن هذه المشاكل ضعف إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية وعدم الحصول عليها بشكل منصف، وتخصيص نفقاتٍ غير كافية من الميزانية، وبُعد المسافات التي يتعين على المرضى قطعها وتكاليف النقل الباهظة بالنسبة لهم، وعدم انتظام القطاع الخاص، وتركيز المساعدة الخارجية على أمراضٍ محددة دون غيرها.

٥٢- ويرحب الممثل الخاص بالالتزامات التي قطعتها له وزارة الصحة بجعل الحق في الصحة مبدأً أساسياً. كما يرحب بالجهود التي تبذلها الوزارة وشركاؤها الإنمائيون من أجل تعزيز وضع القطاع الصحي وتوطيد ركائزه باتباع نهجٍ يراعي حقوق الإنسان. وينبغي إرساء السياسات الصحية إرساءً واضحاً على معايير وقيم حقوق الإنسان، التي توفر إطاراً معيارياً ملزماً لوضع السياسات العامة. والأساس المنطقي لذلك ينبع من المساواة في الحقوق الصحية التي ينشأ عنها واجباتٍ تترتب على الآخرين، وهو أمر يعزز من عملية المساءلة.

٥٣- ويبدى الممثل الخاص انزعاجه من شروط انضمام كمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية وما يمكن أن توقع من أثر على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة. ففتح نظام الرعاية الصحية في البلد أمام جهات أجنبية توفر الرعاية الصحية وأمام شركات أدوية خارجية قد يضر بالجهود التي ترمي إلى إنشاء نظامٍ سليم يوفر الرعاية الصحية للجميع. كما أن الأخذ بحماية الملكية الفكرية من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً على أسعار العقاقير وعلى توافرها. وثمة حاجة إلى إجراء مناقشة عامة مستنيرة بشأن هذه المسائل، فقد يكون لهذه الأخيرة أثر واسع. وينبغي، كقاعدة، أن توفر للشعب الكمبودي إمكانية الحصول بشكل فوري على تفاصيل عن هذا الاتفاق وعن الاتفاقات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى التي تلتزم بها الحكومة. ويأمل المقرر الخاص بأن يحرص أعضاء الجمعية الوطنية الجديدة بصورة خاصة، لدى التصديق على شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ولدى إنشاء محكمة للخمير الحمر وتوقيع اتفاقات قادمة أخرى، على ضمان مصالح جميع فئات الشعب الكمبودي. وهذا يقتضي عملاً مضنياً لدعم إنشاء حكومة تتسم بالانفتاح والديمقراطية.

٥٤- وقد حل الممثل الخاص، أثناء زيارته العاشرة، ضيفاً على منتدى عام عن حقوق الإنسان في التنمية عُقد بمناسبة يوم حقوق الإنسان، وهو احتفال نظمه منتدى المنظمات الحكومية. وقد تميز هذا الاجتماع بأهمية خاصة، إذ بين قيمة إجراء مناقشة مستنيرة وبناءة مع المنظمات غير الحكومية ومع أعضاء آخرين من المجتمع المدني. وقد أشار الممثل الخاص، في هذا الاجتماع، إلى أهمية الحق في الحصول على معلومات وحقوق ومسؤوليات المواطنين في تعزيز برامج وسياسات تتعلق بحقوق الإنسان في التنمية وبالتخفيف من وطأة الفقر. وأكد، في ذلك الصدد، على أهمية الإعلان المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً ومسؤوليتهم عن ذلك. ويعتقد أنه يجب الارتقاء بمستوى فهم وتطبيق أحكام هذا الإعلان، المستمدة إلى حد كبير من الحقوق التي كفلتها فعلاً المعاهدات الدولية وقبلت كمبوديا الانضمام إليها، ليتمكن مواطنو كمبوديا من المساهمة بلا خوف في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى بناء مجتمعٍ يمكن فيه إعمال حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً. ويطلب الممثل الخاص من الوكالات الدولية والمانحة الموجودة في كمبوديا أن تراعي تماماً أحكام هذا الإعلان في مساعيها لتعزيز عمليتي التشاور والمشاركة. وقد تتلاشى مفاهيم مثل التشاور والمشاركة والملكية الوطنية أو تفقد معناها أو تعرض المواطنين للخطر في حالة عدم التقيد بأحكام الإعلان واحترامها.

## ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

**٥٥- من الضروري اعتبار الانتخابات الوطنية التي أجريت في عام ٢٠٠٣ مرحلةً هامة من مراحل الطريق نحو الديمقراطية التعددية التي تبنى على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وينبغي للسلطات الكمبودية المختصة، إذا ما أرادت أن تحرز المزيد من التقدم، أن تعتمد على ما جنته من مكاسب إيجابية من العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٣ وأن تتخلص من المشاكل التي بيّنها هذا التقرير وتقارير أخرى قدمها الممثل الخاص عن الانتخابات. واحترام حقوق الإنسان هو أمر لا يمكن الرجوع عنه.**

**٥٦- ويتيح دستور الحكومة الجديد فرصةً هامة لمعالجة المشاكل التي أثارها الممثل الخاص في كل من هذا التقرير وتقريره الأخير إلى الجمعية العامة وتقاريره السابقة. كما يحث الممثل الخاص أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين حديثاً على اغتنام فرصة فوزهم بولاية برلمانية جديدة للارتقاء بمستوى حماية واحترام ودعم حقوق الإنسان في كمبوديا. ولهذا الغرض، سيوجه الممثل الخاص اهتمام الحكومة الجديدة والجمعية الوطنية إلى مجموعةٍ موحدة من التوصيات لدراستها واتخاذ إجراءٍ بشأنها.**

**٥٧- وكما قال الممثل الخاص في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فإنه يعتقد أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولية خاصة وجسيمة إزاء كمبوديا. ويعرب الممثل الخاص**

عـــن الأســـف لأن الجمعـــية العامة أسقطت من جدول أعمالها مسألة النظر في حقوق الإنسان في كمبوديا. فمشاركة الأمم المتحدة في كمبوديا تعبير عن تضامن المجتمع الدولي في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. ويعـــتقد الممـــثل الخاص أنه يجب أن يكون في إمكان كمبوديا وشعبها مواصلة الاعتماد على تضامن المجتمع الـــدولي في نضـــالهما من أجل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وكرامة العيش. ولم يلتق الممثل الخاص خلال مهمته العاشرة إلى كمبوديا أحداً يرغب في خفض مستوى مشاركة الأمم المتحدة ومساعدتها في مجـــال حقـــوق الإنسان. وقد شدد من عزمه بشكلٍ خاص ما تلقاه من دعمٍ وثقة من جلالة الملك. وشجعته التأكيدات التي قدمها لـــه رئيس مجلس الوزراء فيما يتعلق بمواصلة عمل مكتب كمبوديا ومهامه المستقبلية، فضـــلاً عـــن حفـــل الاستقبال الكريم الذي أقامه على شرفه وزراء مرموقون في الحكومة وغيرهم من كبار الشخصـــيات. كما شجعت الممثل الخاص التعهدات التي حصل عليها من رئيس مجلس الوزراء ومن وزراء مـــرموقين بشأن حقوق الإنسان، فهي تعهدات تساعد متابعتها وتنفيذها على تحسين حالة حقوق الإنسان في كمبوديا.

## ألف – الانتخابات

٥٨- توجـــز التوصيات التالية تلك التي قدمها الممثل الخاص في تقرير منتصف كانون الأول/ديسمبر عن انتخابات عام ٢٠٠٣:

(أ) ينـــبغي للشـــرطة والمحاكم أن تضمن إجراء التحقيقات والمحاكمات بعناية وحياد فيما يتعلق بجميع الادعاءات بالعنف والترهيب، بما في ذلك قتل الناشطين في الأحزاب السياسية وغيرهم من ذوي الصلة بالعملية الانتخابية. ويحث الممثل الخاص على احترام الحد الأدنى من الضمانات التي تكفل محاكمةً عادلة وترد في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(ب) وينبغي للجنة الانتخابات الوطنية ولوزارة الداخلية أن تعاودا، في الانتخابات القادمة، تنظيم العملية التشاورية التي اتبعت في إعداد النظم والإجراءات اللازمة لانتخابات الجمعية الوطنية لعام ٢٠٠٣؛

(ج) ومـــن الضـــروري أن يعاد النظر في دور لجنة الانتخابات الوطنية ولجانها المحلية فيما يتعلق بالتحقيق في الشكاوى. وينبغي أن يحدد قانون الانتخاب بوضوح ما يعتبره مخالفة بسيطة يمكن للسلطات المحلية المشـــرفة عـــلى الانتخابات تسويتها عن طريق المصالحة. وينبغي للحكومة أن تنظر في مسألة منع السلطات المشرفة على الانتخابات منعاً باتاً من معالجة الشكاوى التي تتعلق بانتهاكات القانون الجنائي، وأن تبدي المزيد

مـــن الالتزام بضمان قيام سلطات إنفاذ القوانين بعمليات التحقيق والمحاكمات المتصلة بهذه القضايا على نحو متعمق ومحايد وبضمان تقديم المزيد من الموارد لتحقيق ذلك؛

(د) وينبغي للحكومة أن تعدل قانون الانتخابات ليعرِّف بوضوح عملية شراء الأصوات وليضع العقوبة المناسبة لها وليحظر صراحة تنظيم المناسبات لإكراه الأشخاص على التعهد بالولاء. ومن الضروري أن تقوم بمزيدٍ من العمل لتوعية الناخبين بأن ما من أمرٍ يلزمهم بالتصويت لصالح طرفٍ يهبهم المال أو يقدم لهم الهدايا؛

(هـ) وينـــبغي لـــلحكومة ألا تستغل مفهوم الفترة الرسمية المخصصة للحملة الانتخابية في تقييد الخطـــاب السياسي والأنشطة السياسية في أوقاتٍ أخرى. ويتعين عليها أن تبذل المزيد من الجهود عن طريق التثقـــيف وغيره من الوسائل التي تضمن إدراك موظفي الحكومة والشعب عامة بأن لكل مواطن حق يكفله الدستور في حرية التعبير، ولاسيما التعبير السياسي؛

(و) وعلى الحكومة ضمان أن تقتصر القيود المفروضة على حرية التجمع على تلك اللازمة لمجتمع ديمقراطي وأن تكون نسبية ومصممة تصميماً دقيقاً لتلبية الأهداف المشروعة. ويتعين على السلطات المختصة، متى وجدت هذه القيود ضرورية، أن تقدم تبريراً واضحاً وصريحاً لفرضها. ويتعين عليها اتباع إجراءٍ تشاوري في عملية صياغة أي قانون منقح بشأن المظاهرات وإيلاء الاعتبار اللازم للمعايير الدولية السارية؛

(ز) ويـــتعين عـــلى الحكومة وموظفي إنفاذ القوانين أن يكفلوا إشراف رجال الأمن على جميع المظاهرات بطريقةٍ مسؤولة ومهنية وأن لا تُفرَّق هذه التجمعات إلا في حالة الضرورة القصوى ودون الإفراط في استخدام القوة؛

(ح) ويحث الممثل الخاص وزارة الداخلية على إجراء عملية تشاور تامة بشأن الإجراءات الخاصة بتعيين زعماء القرى وفقاً لقانون إدارة البلديات الصادر في عام ٢٠٠١، وعلى إصدار تعليماتٍ بشأن هذه الإجراءات باعتبارها مسألة ذات أولوية؛

(ط) وتحتاج الحكومة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل سلطة مستقلة للبث الإذاعي مماثلة لتلك الموجـــودة في بلـــدانٍ كثيرة، لرصد المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام حتى تكفل في جميع الأوقات تعددية حقيقية للآراء في وسائط الإعلام الإلكترونية؛

(ي) وينبغي للحكومة أن تعيد النظر في التشريعات الخاصة بالانتخابات لكي تخول لجنة الانتخابات الوطنية أو أي لجنة إذاعية متخصصة صلاحيات تُحدد تحديداً واضحاً لمعالجة الانتهاكات المتعلقة بقانون الانتخابات التي ترتكبها وسائط الإعلام العامة والخاصة أثناء الفترة المخصصة للحملة الانتخابية.

## باء - الإصلاح القانوني والقضائي

٥٩- يحث الممثل الخاص الحكومة على أن تنظر في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أقرب وقتٍ ممكن.

٦٠- وينبغي ألا تغيب عن بال الجهات المانحة ضرورة التعاون والتنسيق على نحو وثيق عندما يتعلق الأمر بتقديم الخبراء إسهاماتهم ومشوراتهم بشأن مختلف القوانين التي يتم اعتمادها. وإن اتّباع شركاء كمبوديا الكثر نهجاً متماسكاً وموجهاً هو واحد من أفضل السبل لتعزيز الديمقراطية التعددية وبسط سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٦١- ويلزم أن تركز الحكومة على تنفيذ القوانين القائمة تنفيذاً فعلياً قبل أن تسن قوانين جديدة. فليس هناك دليل كاف على امتثال الحكومة للقوانين السارية أو على تبنيها للقيم التي تعبر عنها هذه القوانين.

٦٢- إن المجلس الأعلى للقضاء مجلس غير مستقل ويحتاج إلى إعادة هيكلة كاملة وشاملة.

٦٣- وينبغي للحكومة أن تعتبر تقديم المساعدة القانونية مسؤولية من مسؤوليات الدولة في ضوء التزاماتها التعاهدية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٦٤- وينبغي للحكومة أن تضع حداً للممارسات غير المشروعة التي تنم عن الفساد وتتصل بعمليات تبني الأطفال الدولية وأن تعتمد إجراءات تتسم بالشفافية وتحظى بثقة البلدان الأخرى.

## جيم - عمليات القتل الغوغائية

٦٥- ينبغي للحكومة أن تنشئ مجلس تحقيقٍ يتسم بالاستقلالية والشفافية ويتولى تقييم أسباب حدوث الاعتداءات الغوغائية واقتراح السبل المناسبة لمنعها.

٦٦- ومن الضروري إجراء تحقيقات كاملة بشأن الادعاءات التي تفيد بتواطؤ الشرطة أو بامتناعها عن اتخاذ إجراءٍ لوقف الاعتداءات الغوغائية وإصدار عقوباتٍ تأديبية أو جنائية بحق الأفراد متى ظهرت أدلة على إهمالهم أو على أي سوء تصرف آخر بدر منهم.

٦٧- وينبغي إطلاع جميع أفراد قوات الشرطة الكمبودية على أحكام مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وتنفيذ هذه الأحكام. وتعتبر المواد ٢ و٥ و٦ و٨ من هذه الوثيقة، التي تشير إلى ضرورة حماية المشتبه فيهم من سوء المعاملة ومنع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين من انتهاك القوانين، هامة بشكل خاص في هذا الشأن.

## دال - السجون

٦٨- ينبغي للحكومة الملكية أن تعتمد أحكاماً أخرى غير أحكام السجن.

٦٩- وينبغي للحكومة الملكية أن تضمن إمكانية وصول المحامين وأفراد الأسر ومنظمات حقوق الإنسان إلى السجون والسجناء.

٧٠- وينبغي لوزارتي الداخلية والصحة أن تستأنفا الحوار بشأن تقسيم المسؤوليات بغية تحسين مستوى الرعاية الصحية في السجون.

## هاء - المسائل المتعلقة بالأراضي والأحراج

٧١- ينبغي للحكومة أن تعيد النظر في نموذج الامتيازات الحالي الذي أخفق في الحد من الفقر في المناطق الريفية أو في در عائداتٍ كبيرة على الدولة.

٧٢- وينبغي للحكومة وللمحاكم أن تتخذ إجراءات ضد أصحاب الامتيازات الذين يخالفون القانون أو لا يمتثلون للأحكام الواردة في عقودهم.

٧٣- وينبغي للحكومة أن تنظر في ما تتسم به المنتجات الحراجية غير الخشبية، من أهمية لرزق الفقراء والمجتمعات المحلية الإثنية، وينبغي لها أن تبذل الجهود اللازمة لوقف عملية اقتلاع أشجار الراتينج.

٧٤- وينبغي للحكومة أن تكفل إبلاغ السكان المحليين بالامتيازات الخاصة بالأراضي والأحراج والتشاور معهم قبل أن تمنحها.

٧٥- وينبغي للحكومة أن تعطي السكان المحليين الموجودين داخل حدود الأراضي الممنوحة بموجب امتيازات الحق في الوصول إلى موارد الغابات التي ترتبط بقيمهم الاقتصادية والاجتماعية والروحية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى الأراضي من أجل الامتيازات الاجتماعية وكذلك من أجل الأجيال القادمة.

٧٦- وينبغي للحكومة أن تُعجل باعتماد المرسوم الفرعي بشأن الإجراءات الخاصة بمنح امتيازات الأراضي لأغـــراض اقتصـــادية والمرسوم الفرعي بشأن الإجراءات الخاصة بالحد من امتيازات الأراضـــي التي تتجاوز ١٠ ٠٠٠ هكتار وبشأن منح استثناءات في حالات خاصة.

٧٧- وعـــلى الصعيد المحلي، ينبغي للحكومة أن تعلن على الملأ تفاصيل جميع امتيازات الأراضي والحراجة الـــتي تمت الموافقة عليها، بما في ذلك أسماء أصحاب العقود. ويجب أن تكون عملية منح امتيازات الأراضي والأحراج منصفة وواضحة. وينبغي أن تتسم أحكام العقود بالشفافية وأن تعلن على الملأ.

واو - الصحة والميزانية والمجتمع المدني

٧٨- يحث الممثل الخاص الحكومة على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتنظيم أنشطة الجهات الخاصة المزودة لخدمات القطاع الصحي التنظيم الملائم.

٧٩- ويلزم أن تعتمد الجهات المانحة والحكومة سياسات ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتصـــون وتـــراعي حقوق الإنسان للشعب الكمبودي، وينبغي أن يكون الهدف من ذلك اعتماد نهجٍ يتسم بالمشاركة والتشاور، مما يعني التمسك بحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وحرية التجمع واحترامها جميعاً ومنح الفقراء الحق في التعبير عن أنفسهم.

٨٠- وثمـــة حاجة مستمرة إلى العمل على تحسين الوصول إلى المعلومات عن حقوق الإنسان وعن الحقوق الخاصـــة بالأراضـــي والإجراءات المتبعة لإبرام العقود وعن القانون بوجهٍ عام. ويواصل الممثل الخاص حث الحكومة والجهات المانحة على الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التسامح، وسيادة القانون، والحكم الخاضع للمساءلة.

- - - - -